

حول EFGR دراسة لمركز المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية المحكمة الجنائية الدولية ونتاجها: اختبار للمبادئ الأوروبية

ديسمبر، 13 2024 Posted on



أصدر مركز الدراسات المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية دراسة حول تعامل الدول الأوروبية مع قرار المحكمة الجنائية فيما يخص رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، فيما يلي ملخص لأهم ما جاء في الدراسة

هو زميل سياسي في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية وهو يقود عمل المنظمة في: **الكاتب الدراسة** Anthony Dworkin: مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة

ملخص الدراسة

أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال تاريخية بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ويتعين على الحكومات الأوروبية الدفاع عن استقلال المحكمة واحترام القانون الدولي

المشكلة

أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات اعتقال بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع السابق يوآف جالانت وهذه هي المرة الأولى التي تصدر فيها المحكمة مذكرة اعتقال بحق زعيم حليف غربي، وتمثل الخطوة الأكثر دراماتيكية

حتى الآن في تورط المحكمة في الحرب بين إسرائيل وحماس

وجدت المحكمة أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن نتنياهو وجالانت مسؤولان عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية من خلال حجب المساعدات الإنسانية عن غزة، بما في ذلك جريمة الحرب المتمثلة في التجويع كأسلوب من أساليب الحرب والجرائم ضد الإنسانية المتمثلة في القتل والاضطهاد وغيرها من الأعمال اللاإنسانية كما وجدت أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن نتياهو وجالانت مسؤولان كرئيسين عن جريمة الحرب المتمثلة في توجيه هجمات متعمدة على السكان المدنيين في مناسبتين على الأقل. كما أصدرت المحكمة مذكرة اعتقال بحق زعيم حماس محمد ضيف ويزعم الجيش الإسرائيلي أنه قتل ضيف في يوليو، لكن وفاته لم يتم تأكيدها

وتعني أوامر الاعتقال أن جميع الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية - بما في ذلك جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والنرويج والمملكة المتحدة - ملزمة باعتقال الأفراد المعنيين إذا دخلوا أراضيها، وقد أعلنت بالفعل عدة دول أوروبية، بما في ذلك أيرلندا وهولندا، أنها ستلتزم بهذه الأوامر

الحل

إن مذكرة التوقيف الصادرة ضد نتياهو سوف تجلب ضغوطاً سياسية مكثفة على المحكمة الجنائية الدولية، وباعتبارها داعمة تاريخية للمحكمة وسيادة القانون الدولي، ينبغي لجميع الدول الأوروبية - حتى الأكثر تأييداً لإسرائيل - أن توضح أنها تدعم المحكمة كهيئة قضائية مستقلة وأنها سوف تنفذ مذكرات التوقيف، وينبغي لها أن تتجنب أي تصريحات أخرى تقوض المحكمة أو تشكك في شرعيتها، كما فعل وزير خارجية المجر في الرد على إعلان المحكمة الجنائية الدولية، ونظراً للدعم الأوروبي القوي لمذكرة التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية في مارس 2023 ضد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، فإن مثل هذه التصريحات تقوض مصداقية أوروبا

كما ينبغي لمذكرات التوقيف أن تغير الطريقة التي يتعامل بها المسؤولون الأوروبيون مع نتياهو في إسرائيل أو خارج أراضيهم

ففي الحالات السابقة (كما في حالة الرئيس الكيني السابق أوهورو كينياتا، الذي انتُخب بعد صدور مذكرة التوقيف ضده) تبنى المسؤولون الأوروبيون سياسة تجنب الاتصال غير الضروري مع المتهمين أو الذين يواجهون مذكرة التوقيف بتهمة ارتكاب جرائم دولية، وينبغي لهم أن يتبعوا نفس السياسة في هذه الحالة

السياق

من المرجح أن تثير خطوة المحكمة الجنائية الدولية انتقادات قوية وربما إجراءات ضد المحكمة من قبل الرئيس الأمريكي القادم دونالد ترامب، في حين رفضت الإدارة الحالية القرار بالفعل في ولايته الأولى، أصدر ترامب عقوبات ضد مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية بعد أن قالت المحكمة إنها تحقق في تصرفات الولايات المتحدة في أفغانستان، قال مايك والتز، مرشح ترامب لمنصب مستشار الأمن القومي، بعد إصدار أوامر الاعتقال أنه سيكون هناك "رد قوي على التحيز المعادي للسامية من قبل المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة في يناير"

يجب على الاتحاد الأوروبي الاستعداد لهجوم أمريكي على المحكمة الجنائية الدولية من خلال توضيح أنه يرفض أي ضغوط سياسية على المحكمة أو مسؤوليها ومقاومة أي ضغوط أمريكية لقطع علاقاته ودعمه للمحكمة

رابط الدراسة

<https://ecfr.eu/article/the-international-criminal-court-and-netanyahu-a-test-for-european-principles/>